

Distr.: General
5 December 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أرفق طياً لعلكم رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة القاضي باتريك روبنسون (انظر المرفق).

يلتمس الرئيس روبنسون توسيعاً لنطاق شروط قرار مجلس الأمن ١٨٠٠ (٢٠٠٨)، المتخذ في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، كي يُؤذن للمحكمة بأن يكون لديها أكثر من الحد الأقصى المحدد بـ ١٢ قاضياً مخصصاً المنصوص عليه في النظام الأساسي ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. فبموجب القرار ١٨٠٠ (٢٠٠٨)، يُطلب من المحكمة أن تعود إلى العدد الأقصى المحدد بـ ١٢ قاضياً مخصصاً بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وأكون ممتناً لو تفضلتم باسترعاء انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون



مرفق

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

أشير إلى رسالة الرئيس بوكار المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/44)، المرفق)، التي عُمت على أعضاء مجلس الأمن. فقد أوضحت تلك الرسالة رسالة سابقة من الرئيس بوكار مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/788)، المرفق) عُمت أيضا على أعضاء مجلس الأمن. وأشير كذلك إلى رسالة الرئيس بوكار المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨ (S/2008/99)، المرفق) التي عُمت أيضا على أعضاء مجلس الأمن. وفي تلك الرسائل، تشرف الرئيس بوكار بالإشارة إلى الجلسة العامة ١١٦ للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥، التي انتُخب خلالها ٢٧ قاضيا مخصصا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لولاية من أربع سنوات. وبمقتضى ذاك القرار وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٢٩ (٢٠٠٠)، أشار الرئيس بوكار إلى أنه سيطلب تعيين قضاة مخصصين إضافيين من أجل السماح للمحكمة ببدء محاكمتين جديدتين.

وأشار الرئيس بوكار إلى أن هذه التعيينات الإضافية ضرورية لكي تتمكن المحكمة الدولية من تحقيق أهدافها في إطار "استراتيجية الإنجاز" ولضمان الحق في محاكمة نزيهة وسريعة، وإلى أن ذلك سيؤدي في المقابل إلى زيادة مؤقتة في عدد القضاة المخصصين عن الحد الأقصى المحدد بـ ١٢ قاضيا مخصصا في أي وقت من الأوقات، حسبما هو منصوص عليه في المادة ١٢ (١) من النظام الأساسي للمحكمة. وأفاد الرئيس بوكار كذلك أن عدد القضاة المخصصين سيعود على الأرجح إلى الحد الأقصى المنصوص عليه في النظام الأساسي أي ١٢ قاضيا مخصصا بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وهو الموعد المقرر لاختتام أول قضية تشمل متهمين عدة تُعرض على المحكمة، ميلوتينوفيتش وآخرون، المكلف بها حاليا ثلاثة قضاة مخصصين. وهو التمس الإذن بتعيين ما مجموعه ١٦ من القضاة المخصصين كحد أقصى على أساس مؤقت.

ولدى تقديم الطلب، أشار الرئيس بوكار إلى أنه وإن كان في إمكانه أن يتنبأ بصورة معقولة بأن عدد القضاة المخصصين سيعود إلى الحد الأقصى المنصوص عليه في النظام الأساسي وهو ١٢ قاضيا مخصصا بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، لدى صدور الحكم في قضية ميلوتينوفيتش وآخرين، فثمة عدد من العوامل غير المتوقعة التي قد تؤخر إحدى المحاكمات، وهي أمور خارجة عمليا عن سيطرة المحكمة. وبناء عليه، رأى أن من الحكمة عدم تحديد

مهلة زمنية دقيقة لعودة المحكمة إلى الحد الأقصى المنصوص عليه في النظام الأساسي وهو ١٢ قاضيا مخصصا.

ونتيجةً لطلب الرئيس بوكار، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٠٠ (٢٠٠٨)، وأذن بهذا التعيين،

”... في حدود الموارد المتاحة، قضاة مخصصين إضافيين يطلب من رئيس المحكمة الدولية بغية إجراء محاكمات إضافية، حتى ولو تجاوز العدد الكلي للقضاة المخصصين المعيّنين في الدوائر، من حين لآخر وبصفة مؤقتة، العدد الأقصى المحدد باثني عشر قاضيا حسبما تنص عليه المادة ١٢ (١) من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، على ألا يتجاوز عددهم ستة عشر قاضيا كحد أقصى في أي وقت من الأوقات، وأن يعود إلى العدد الأقصى المحدد باثني عشر قاضيا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.“

ولدى المحكمة الدولية حاليا ما مجموعه ١٤ من القضاة المخصصين المكلفين بقضايا، وبسبب عوامل غير متوقعة متصلة بالطابع المعقد لمداوالات قضية ميلوتينوفيتش وآخرين، التي كُلف بها ثلاثة قضاة مخصصين، تأخر صدور الحكم في هذه القضية. واستناداً إلى مشاورات مع القاضي المترئس، القاضي بونومي، يُتوقع حاليا عدم صدور الحكم في تلك القضية قبل ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وعليه، بات من الضروري السعي إلى توسيع نطاق شروط قرار مجلس الأمن ١٨٠٠ (٢٠٠٨) لأنه سيظل لدى المحكمة الدولية مجموع من القضاة المخصصين يتجاوز الحد المسموح به بموجب النظام الأساسي من هؤلاء القضاة إلى حين صدور الحكم في تلك القضية.

ومع أن عدم صدور الحكم في الموعد المتوقع هو أمر يدعو للأسف، يتعين أن يوضع في الاعتبار أن تقدير طول مدة أي محاكمة، بما في ذلك فترة صدور الحكم، ليس بالأمر اليسير. لذا أطلب منكم أن تأخذوا في الاعتبار أن هذه القضية هي أول قضية تشمل متهمين عدة تُعرض على المحكمة، يبلغ عددهم ستة متهمين. ونتيجة المشاورات التي أجريتها مع القاضي بونومي يمكن القول إن التأخير ناجم عن صعوبة المسائل المزمع حلها وعن القلق من أن تؤثر الوتيرة المتسارعة للمداوالات على نزاهة المحاكمة. وأشار إلى أنه رغم ما تتضمنه استراتيجية الإنجاز من دعوة للمحكمة إلى إنهاء قضاياها في أسرع ما يمكن، فهي لا تتوقع أن يحملها ذلك على التضحية بمبادئ المحاكمة العادلة وبحقوق المتهمين.

وكما سبق أن قلت، فإن قضية ميلوتينوفيتش وآخرين تشمل ستة متهمين وقد استغرق إنهاء المحاكمة سنتين. وخلال تلك الفترة، استمعت الدائرة الابتدائية إلى ما لا يقل

عن ٢٣١ شاهدا. كما أن حجم الدليل المكوّن في هذه القضية يفوق ٧٠٠ ٢٦ صفحة. وهناك، بالإضافة إلى ذلك، كمّ من صفحات الأدلة التي تتضمن أقوال الشهود والأدلة الخطية الواردة بموجب المادة ٩٢ مكررا وثالثا ورابعا، وهي تشكل جزءا من المحضر. وهناك أيضا، حرفياً، آلاف الأحراز التي وردت كأدلة، والتي ينبغي للدائرة الابتدائية درسها والنظر فيها جميعاً بتأنٍ في عملية المداولات.

وبالإضافة إلى ذلك، وبغية بدء محاكمة ثامنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ووفقاً لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٣ ثالثاً من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، وبعد النظر على النحو الواجب في المعايير التي وضعتها تلك المادة، أطلب تعيين القاضي المخصص ملفيل بيرد (ترينيداد وتوباغو) لينظر في القضية رقم IT-05-87/1-PT، المدعي العام ضد دورديفيتش. ويُتوقع أن تبدأ المحاكمة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ويتوقع أن تُختتم في غضون ١٢ شهراً. لذا سأكون ممتناً لتعيينكم القاضي المخصص بيرد لينظر في القضية رقم IT-05-87/1-PT اعتباراً من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وسيصبح بذلك مجموع القضاة المخصصين ١٥ قاضياً حتى ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وعندئذ، وبصدور الحكم في قضية ميلوتينوفيتش وآخرين، سيعود عدد القضاة المخصصين إلى الحد المنصوص عليه في النظام الأساسي أي ١٢ قاضياً مخصصاً.

وإنني إذ أقدم هذا الطلب لتعيين القاضي المخصص بيرد، أشيرُ إلى رسالتيكم المؤرختين ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الموجهتين إلى كل من القاضي المخصص لاتانزي والقاضي المخصص بيكار، اللتين عيّنتم فيهما هذين القاضيين للنظر في القضية رقم IT-05-87/1-PT، المدعي العام ضد دورديفيتش، بمفعول يسري فوراً. ونظراً للالتزامات القائمة لدى كل من القاضي لاتانزي والقاضي بيكار بمحاكمات أخرى، وللتوافر الفوري لاثنتين من القضاة الدائمين، القاضي باركر والقاضي فلوغيه، للنظر في قضية المدعي العام ضد دورديفيتش مع القاضي المخصص بيرد، فقد باتت هذه التعيينات غير ضرورية ولذا أطلب سحبها.

وأكون ممتناً لو تفضلتم باسترعاء انتباه مجلس الأمن إلى هذه المسألة باعتبارها مسألة عاجلة.

(توقيع) باتريك روبنسون

الرئيس